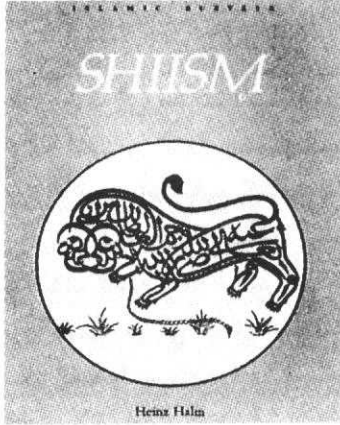




كتاب التشيع، لـ"هاينز هالم" (*)

[عرض ونقد: الدكتور عبد المنعم حسن]

إزداد إهتمام الغرب بالدراسات الشيعية بصورة ملفتة منذ بداية الثمانينات وحاولت معاهد البحث في البلاد الغربية وخاصة تلك التي تدرس البلاد الإسلامية وتاريخها، معرفة أدق التفاصيل عن التاريخ الشيعي وإرتباطه بحاضر المسلمين الشيعة اليوم. ويفعل المنهج البحثي الغربي القائم على إستقراء الحقائق بغرض التوصل إلى نتائج عن القضايا التي يتم بحثها وسبب إعتقاد المزاج الغربي على الممارسة التي يقوم بها البشر كمؤشر مهم على دلالة القيم الأخلاقية والفكرية والسياسية التي يؤمنون لها، فإن أبحاثهم تمزج دائما بين النظري والعملية، وتربط الفكر بالتاريخ، وتحاول إستخلاص النتائج إعتقادا على حقيقة التطورات السياسية التي تصاحبها تغييرات في المزاج الفكري للناس ويصاحب هذه التغييرات عادة تغييرات في مركز وتأثير العلماء مثلا على السلطة أو مدى تأثير السلطة بالجو العلمي السائد.

ان كتاب (التشيع) الذي ألفه البروفسور هاينز هالم صدر في بادئ الأمر باللغة الالمانية عام ١٩٨٧ ثم ترجم إلى اللغة الإنجليزية بواسطة جانيت واطسون، وقد نشرته دار جامعة ادنبرة باسكتلندا. وهو كتاب رغم صغر حجمه النسبي يحتوي على معلومات قيمة ومهمة عن التشيع وكيفية إطلاق كلمة شيعة، ويرى أنها أطلقت على من وقف إلى جانب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في المعارضة ضد عثمان الخليفة الثالث. وهو بذلك يخالف النظرة التقليدية للشيعة التي ترى أن هذا المصطلح أطلق على جماعة من الصحابة في حياة الرسول الكريم(ص) منهم سلمان الفارسي وعمار بن ياسر والمقداد بن الأسود وأبوذر الغفاري(رض).

(٥) من الاساتذة الألمان المتخصصين بالتشيع، تعرفنا عليه ونشرنا ترجمته في العدد الخامس والعشرون من الموسم [المحرر].

ولكن المصطلح اشتهر في زمن الأمويين بصورة واسعة بسبب المعارضة السياسية القوية التي أظهرها محبوا أهل البيت (ع) ضد الحكم الأموي وخاصة بعد نهضة الإمام الحسين بن علي (ع) عام ٦١ للهجرة.

وحينما يتطرق إلى مشكلة المصطلح فإنه يرى أن التشيع لا يشابه أي مصطلح متوفر في المسيحية، لذا ليس من السهل إيضاحه بنموذج يتوفر لدى المسيحيين. والشئ الآخر هو أن التشيع كمفهوم عقائدي وسياسي تعرض للتغيرات بسبب تغير الزمان، فلا يكن تحديد مفهوم معين له إذا أخذنا السياق التاريخي في الاعتبار. وفي تعرضه للقرون الماضية لاحظ المؤلف أن التشيع واجه الوضع السياسي بمعارضة قوية لم تكن في يوم من الأيام مترددة في تسلم زمام السلطة حتى في أحوال الضعف الذي تعرض له المسلمون الشيعة في تاريخهم. ويرى أن المسلمين إنقسموا بسبب موقفهم السياسي والعقائدي إلى سنة وشيعة وتعرض التشيع كما تعرض التسنن للإنقسامات عديدة أيضا.

وخلال البحث عن أصل التشيع تطرق المؤلف إلى التاريخ الإسلامي والدور الذي مارسه الشيعة فيه، ومعاناتهم التي بدأت بعد وفاة الرسول الكريم (ص) وحتى هذا اليوم. وتطرق المؤلف مستعرضا بالتحليل التغيرات في الحكم الإسلامي وانتقاله من الخلافة الراشدة إلى الملك الأموي العضوض والثورات الشيعة العارمة في العصر الأول للمسلمين وأبرزها نهضة الإمام الحسين (ع) التي هزت مشاعر المسلمين ودفعت محبي أهل البيت (ع) إلى الإندفاع نحو التضحية فكانت ثورة التوابين بقيادة سليمان بن صرد الخزاعي ونهضة المختار وثورة زيد بن علي بن الحسين (رض) وابنه يحيى والثورات المتلاحقة للشيعة منارات نور في ذلك العصر من التاريخ الإسلامي.

بعد أن ينتهي من الفصل الأول ينتقل إلى الفصل الثاني وهو أكبر الفصول في الكتاب ويناقش فيه نشأة الشيعة الإمامية الإثني عشرية وكيف تطورت مدرستهم الفكرية والسياسية والفقهية وكيف ازدهرت مدارسهم وما هي المعاناة التي مروا بها. ويرى أن الفكر الشيعي الإثني عشري ظهر في العراق بصورة واضحة زمن الإمام جعفر الصادق (ع) وهو سادس الأئمة (ع). فبعد القضاء على الدولة الأموية ونشوء الدولة العباسية كانت الأجواء مهيئة للإمام الصادق (ع) ليثبت مفاهيمه لدى شيعة الكوفة الذين إعتقدوا أنه الأحق بالخلافة من بني العباس فعرض عليه التصدي لها لكنه رفض. ويرى المؤلف أن أبا سلمة هو الذي عرض الخلافة على الإمام الصادق (ع). ويؤكد بأن الخط الحسيني تغلب على يد الإمام الصادق وامتلك نفوس محبي أهل البيت في العراق. وكان الإمام الصادق قد أحدث مدرسة فكرية وفقهية نشطة في مسجد الكوفة تخرج منها المئات من العلماء الكبار.

ويلاحظ المؤلف ان معاملة العباسيين اتسمت بالقسوة ضد العلويين واتباعهم فكان الأئمة الذين خلفوا الإمام الصادق (ع) وأولهم ابنه الإمام موسى الكاظم (ع) قد قضاوا نحبهم في العراق

بسبب القيود التي يفرضها الخلفاء العباسيون عليهم. ويورد أن الشيعة تمكنوا من الوصول إلى السلطة (الوزارة) في فترات متعددة زمن العباسيين. ويرى أن مجيء الإمام الصادق إلى الكوفة أنهى الفكرة المنسوبة إلى الكيسانية التي تعتقد بإمامه محمد بن الحنفية (محمد بن الإمام علي بن أبي طالب) وأنه المهدي، ويطلق عليهم الإماميون الرباعيون (الذين يؤمنون بأربعة أئمة) هم علي بن أبي طالب وثلاثة من ولده.

وحول بداية إنتشار الفكر الإمامي الإثني عشري يرى المؤلف أنه بدا في البروز في القرن الرابع الهجري بعد حوالي مائة عام على الغيبة التي أختفى فيها الإمام الثاني عشر (الحجة القائم) عام ٢٦٠ للهجرة وإن المفكرين الشيعة كانوا يتمتعون بنوع من الحرية في عرض أفكارهم أو أنهم لا يشعرون بالوجل من السلطات العباسية حينما كانوا يطرحون فكرهم الإمامي الإثني عشري، ورغم هذه الحرية النسبية التي تمتع بها المفكرون الشيعة آنذاك فإن السلطة العباسية كانت تضطهد العديد منهم وبأساليب مختلفة وكانت كلمة (الرافضة) تطلق على أتباع أهل البيت حتى القرن الرابع الهجري ولكنها بدأت بالإنحسار وبدأ مصطلح (الإمامية) يأخذ مكانها.

وخلال هذا القرن ظهر كتاب (الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني وهو يقع في ثمانية أجزاء في طبعته الأخيرة جزءان منه للقضايا العقائدية والأخلاقية والأجزاء الباقية للمسائل الشرعية وهو مصنف حسب الموضوعات ويستند في رواياته على أقوال الأئمة (ع). وقد سبق الكافي كتب الفها العلماء السنة ومنها كتاب صحيح البخاري الذي صدر في ٢٥٦ هـ.

وحينما يطرح تطور الفكر الإمامي يعود المؤلف إلى التطرق إلى موضوع الخلافة فهو يرى أن الشيعة الإمامية تحولوا في موقفهم إلى ترك السلطة وعدم مواجهتها بالقوة بعكس الشيعة الزيدية (أتباع زيد بن علي بن الحسين) والإسماعيلية الذي إستمروا في سعيهم إلى التوصل إلى السلطة، ولهذا فإنه تصور أن الشيعة الإمامية تحولوا إلى مجموعة دينية لا تكتثر بالسياسة ولكن الموقف السياسي للدولة العباسية من الأئمة ربما يطل هذا الإستنتاج فالحلفاء ضايقوا الأئمة (ع) وحبسوهم وسموا العديد منهم وشددوا الرقابة على تحركاتهم حتى بدأت هذه التحركات وكأنها ضرب من الأعمال السرية التي لا يشعر بها إلا الخاصة من شيعتهم لذا لا يمكن ظهور بوادر عمل سياسي من قبل الأئمة انفسهم ولكن التاريخ يخبرنا عن ثورات وتحركات لأتباع الأئمة في أقطار كثيرة ومنها الكوفة على وجه التخصيص.

وخلال القرن الرابع يقر المؤلف بأنه من الصعب تتبع التطور الحاصل في الفكر الشيعي الإمامي ويعزو ذلك إلى إستعمال التقية من قبل الشيعة لقسوة الظلم المسلط عليهم من قبل حكام زمانهم. ومن خلال ترقبة لمفهوم (العصمة) يرى أن ابن بابوية القمي (الشيخ الصدوق) المتوفى في ٣٨١ هـ / ٩٩١ م يعتقد أن الإمام منزّه من الوقوع في الذنوب ولكنه يرتكب الخطأ وتطور هذا المفهوم (العصمة) لدى الشيخ المفيد المتوفى ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م إلى أن الإمام منزّه من جميع الخطايا

صغيرها وكبيرها.

وحين مجيء آل بويه إلى السلطة وسيطرتهم على العراق وخاصة عاصمة الخلافة بغداد شعر الشيعة بنوع من الحرية لم يألفوها من قبل. ويؤكد المؤلف ان البويهيين كانوا من الزيدية في بادئ الأمر ولكن معز الدولة البويهي بتأثير من وزيره المهلبى اتبع الخط الإمامي وفي العاشر من محرم الحرام ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م أحيا شيعة بغداد لأول مرة ذكرى عاشوراء حيث إستشهد الإمام الحسين (ع) وفي ذلك اليوم عطلت الأسواق في بغداد وإمتنع القصابون عن الذبح. وفي السنة نفسها إحتفل الشيعة في ١٨ ذي الحجة بعيد الغدير. ورغم إظهار البويهيين لتشييعهم فقد بقيت عقائد الناس دون تغير وإستمرت مناطق من العراق وإيران على تسننهما وقد حدثت عدة حوادث بين الشيعة والسنة دفعت بعض الغاضبين من السنة إلى تدمير ضريح الإمام الكاظم والإمام الجواد (ع) في الكاظمية عام ٤٤٢ هـ. وحينما سيطر السلاجقة على بغداد عام ٤٤٩ هـ ونودي للسلطان طغرل بك ملكا للشرق والغرب عاد نفوذ السنة إلى بغداد ومر الشيعة بفترة حرجة. وهناك يرى المؤلف ان شمال غرب إيران تحولة إلى مركز للتشييع مثلما هي الكوفة ولاحظ المؤلف ان هذه الفترة شهدت بروز الزعامة العلوية في المدن الإيرانية الشيعة وإتخذ كل زعيم لقب شريف وإنتشرت إتهامات لتكريم العلويين وإتخاذ قبورهم مزارات. ولم تقتصر هذ العادة على الشيعة وإنما شملت السنة كذلك. وخلال هذه الحقبة وفي فترات متأخرة من حكم السلاجقة إنتشرت مظاهر الحزن على إستشهاد الإمام الحسين (ع) في عاشوراء وكان المسلمون سنة وشيعة يشاركون فيها وقد يصل الأمر إلى لعن بني أمية. ولم يبتعد الشيعة عن السلطة خلال حكم البويهيين وإنما برز منهم وزراء ومسؤولون كبار في الدولة وإنتشرت لهم مدارس عديدة في العالم الإسلامي كما ينقل المؤلف عن كتاب (النقد) الذي ألفه عبد الجليل القزويني الرازي في الفترة ٥٥٥ إلى ٥٦٥ هـ.

وحينما غزا المغول البلاد الإسلامية وتمكنوا من إحتلال بغداد في ٦٥٦ هـ ١٢٥٨ م يذكر المؤلف الدور الذي لعبه نصير الدين الطوسي والفيلسوف والرياضي والفلكي الإمامي والذي كان في خدمة الحكام الإسماعيلية والذي رافق هولاكو في غزوه للعراق ويدعي المؤلف أن الطوسي (شجع) المغول على إسقاط الخلافة العباسية ولعب الوزير العباسي إبن العلقمي دورا في ذلك ولكنه ينقض هذا القول بتأكيده من أن احتلال عاصمة الخلافة العباسية والقضاء على بني العباس لم يكن قرارا شيعيا بل كان قرارا مغوليا قبل أن تطلب أقدام المغول أرض العراق. وان الطوسي أو إبن العلقمي لم يتمكنوا من حماية شيعة الكرخ من الذبح الذي طال سكان بغداد بعد غزوة هولاكو، ولا ساعد في المحافظة على ضريح الكاظمين من الدمار الشامل الذي لحق بهما.

وحينما تحول الإيلخانات المغول الذين حكموا إيران إلى الإسلام لم تتحول إيران إلى دولة شيعية. ففي ٦٦٤ هـ / ١٢٩٥ م تحول الإيلخان غازان إلى الإسلام وسمى نفسه محمود وإعتنق

الآلاف من المغول الدين الإسلامي بعده. لقد تغير محمود غازان بتأثير أحد العلماء السنة الأحناف لكنه إحترم العلويين وأعفاهم من الضرائب وبنى لهم مدرسة في كربلاء وعمر ضريح الإمام الحسين (ع) وزاره وخصص أوقافا كثيرة للصرف عليه. وفي ٧١٠ هـ تحول أخو محمود غازان أوجيتو إلى التشيع بتأثير أحد علماء الإمامية الكبار (العلامة الحسن ابن المطهر الحلي) ولكن السياسة التشيعية الجديدة جوبهت بمقاومة في كل من إصفهان وبغداد وشيراز وبعد وفاة أوجيتو عاد الحكم سنيا. وخلال هذه الفترة تطورت النجف لتصبح مركزا علميا مهما للتشيع وبنيت فيها المدارس الدينية ابتداءً من العام الهجري ٦٦٦ .

بعد ذلك يتطرق المؤلف إلى مدرسة الحلة وتطور الفقه الإمامي ويبحث مسألة الاجتهاد والتقليد. ويؤكد أن مدينة الحلة ازدهرت علميا بعد تدمير كل من بغداد وقم على أيدي المغول وبرز في هذه المدينة خلال الحكم المغولي للعراق علماء كبار أرسوا قواعد الفقه الإمامي بصورة كبيرة وأهم هؤلاء (المحقق الحلي) أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلي الذي كتب مؤلفه الشهير (شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام) وكان عمر المحقق حينما غُزي العراق من قبل المغول ٥٣ سنة. وجاء بعده العلامة الحلي الذي كان عمره ٧ سنوات عند الغزو المغولي ليكمل البناء النظري للفقه الإمامي وألف كتاب (مبادئ الوصول إلى علم الإصول) والذي جاء بعد تأليف الخواجة نصير الدين الطوسي (إستاذ العلامة الحلي) لكتاب (تجريد الاعتقاد) وعرف العلامة الحلي الاجتهاد بأنه إستنباط الحكم الشرعي من مصادره الشرعية (القرآن والسنة). ولقد أشار المؤلف إلى أن العلامة الحلي أكد أن المجتهد ليس معصوما كالإمام وأنه يمكن أن يقع في الخطأ. ويصح فتواه.

بعد سقوط الدولة الإيلخانية في إيران سنة ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥ م إنتشرت الطرق الصوفية التي كانت مزدهرة في القرون التي سبقت الغزو المغولي للبلاد الإسلامية، وقد ربط العديد من المستشرقين بين التشيع والتصوف ولكن المؤلف يرد هذه الصلة بقوله ان التصوف نشأ في العالم السني واشتهر في البلاد السنية أكثر من إشتهاره لدى الشيعة وأنه لا يمكن إعتبار التشيع والتصوف وجهان لعملة واحدة. غير أن المؤلف يشير إلى تأثير أحد العلماء الشيعة الكبار بالإفكار الصوفية لابن عربي وهو الحسيني سيد حيدر الآملي المتوفى عام ٧٨٧ هـ والذي تتلمذ في بغداد على يد ابن العلامة الحلي. وألف الآملي (كتاب جامع الأسرار) حاول فيه الربط بين المفاهيم الإمامية وأفكار ابن عربي عن المسيح. لذا فإن المؤلف يرى أن السيد حيدر الآملي جمع بين التشيع والتصوف فيما يسمى بالحكمة الإلهية. وبعد ذلك إنتشرت حقبة الدراويش ومنهم عارفون شيعة كنوع من المقاومة التي تمكن الشيعة من حشدتها لإزالة حكم المغول الأجانب وقد كانت هذه الحركة الثمرة النهائية التي أسفرت عن تأسيس الدولة الصفوية فيما بعد.

حينما نشأت الدولة الصفوية عام ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م على يد الشاه إسماعيل وكانت

عاصمتها تبريز بدأت عملية تبني الفقه الإمامي من قبل الشاه إسماعيل وابنه طهماسب الذي ترجم كتاب (قواعد الإسلام) إلى الفارسية في زمنه. وبرز في ذلك الوقت علماء كبار مثل الشيخ علي بن عبد العالي الكركي العاملي الذي كان مقيماً في النجف وتم إستدعاؤه إلى إيران وساهم في تنقية التشيع من بعض الإنتقادات الصوفية التي جاءت ضمن مخلفات العصر الذي أعقب عهد الإيلخانيين وقد أعطى الشاه إسماعيل للكركي صلاحية الإشراف على الأموال الدينية في كل الإمبراطورية الصفوية وأعطاه صلاحيات واسعة. ويؤكد المؤلف ان الكركي لم ينقل تقاليد مدرسة الحلة إلى إيران (الإجتهد وعلم الكلام والتقليد) وإنما نقل إليهم نظرية نيابة الإمام الغائب والتي إنتقلت إلى المجتهدين في عهد الغيبة الصفوية.

وحينما تولى حفيد طهماسب الشاه عباس الأول السلطة تخلص نهائياً من تأثير متصوفة القزلباش وأراد أن يجعل الفقهاء بمنزلة السلطة الحاكمة. وحينما إنتقل إلى إصفهان واتخذها عاصمة له كانت هذه المدينة قد تحولت إلى التشيع حديثاً بعد ان كانت إحدى معاقل التسنن. تحول المؤلف إلى ذكر النقاشات الفقهية القوية التي دارت بين فقهاء الإمامية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. فقد أكد أن منزلة الشاه في القرن السابع عشر تردت كثيراً قابليها صعود قوة الفقهاء الذين أصبحوا مسيطرين على السلطة الفعلية تحت شعار نيابة الإمام الغائب. ولاحظ المؤلف ان الخلاف نشب بين إثنين من كبار الفقهاء في العصر الأول للصفويين فيما يؤيد الكركي فرض الخراج على الحكام الجائرين يرى الملا أحمد الأردبيلي الذي توفي في ٩٩٣ هـ خلاف ذلك.

ان هذا القسم يوضح التطور الفكري والفقهى لدى الشيعة الإمامية ويربط هذا التطور بالتغيرات السياسية التي حدثت في العالم الإسلامي ويصور هذا التطور في منظور غربي يرى الأولويات بمنظار ربما يختلف عن المنظار الذي يراه المسلم والشيعة على الخصوص.

لاحظ المؤلف ان سلطة الحكام الصفويين قد ضعفت كثيراً لصالح الفقهاء ويعمل ذلك بسببين، أولهما إزدياد الأوقاف الذي زاد بدوره من الربح المحصول لصالح العلماء. وثانيهما ان العلاقات العائلية التي كانت تربط العلماء بملاك الأراضي أو بتجار البازار مما جعل ميل العلماء تجاه طبقة الملاك والتجار في وجه الحكومة المركزية ضعفت كثيراً. وقد يكون لتدين آخر شاه من سلاطين الصفويين الشاه حسين دور كبير في إرتفاع نفوذ العلماء حيث كان يسمى (الملا حسين).

في الوقت نفسه كانت المعركة الفكرية والفقهية بين علماء الإمامية قد إستعرت وقسمتهم إلى فعتين، الأولى تؤمن بعلم الكلام كأسلوب للنقاش والوصول إلى المعرفة وكطريق يساعد في إستنباط الحكم الشرعي (الإجتهد) وسميت الأصولية. والثانية تؤمن بالحديث الوارد في كتب الكليني والصدوق كمصدر رئيسي لأخذ الحكم الشرعي ولا تؤمن بجذوى الإستنباط على

الطريق الإصولية وسميت (الإخبارية). ورغم الجو السياسي المعارض للإخبارية إلا أن هذه الفئة استطاعت المقاومة في العراق والحجاز ومنطقة الخليج وتفنيد قول الأصولية بأن المجتهد نائب للإمام الغائب (عج)، واتهم الإخباريون الأصوليين بمناصرة الحكم الظالم (الشاه). ويؤكد المؤلف رغم ذلك بأن القرن السابع عشر شهد إنتصار جماعة الإجتهد في إيران وتم التوجه في منتصف هذا القرن إلى محاربة السلطات المطلقة التي كان الشاه يتمتع بها.

وفي تطرقه لهذه الفترة يحلل «هالم» دور العلامة محمد باقر المجلسي (١٠٣٨ - ١١١١ هـ) الذي تولى تعليم الشاه حسين قبل توليه العرش وأشرف على تنويجه عام ١٦٩٤ م. وقد منح العلامة المجلسي سلطات واسعة لمعاقبة المجرمين والمنحرفين عن الدين. وقام بثلاثة أنواع من الأعمال الفكرية.

الأول: تخليص التشيع من الأفكار الصوفية فقد رفض المجلسي أفكار أبيه الصوفية ولجأ بدل ذلك إلى البحث في الحديث الصادر عن الرسول (ص) والأئمة الاثني عشر (ع).

الثاني: توسيع رقعة التشيع في إيران، فقد ذكر أن المجلسي اكمل إنتشار التشيع في هذا البلد. الثالث: تجميع منابع الفكر الإمامي وتبويبها وإصدارها في مجموعة واحدة أثمرت الكتاب الموسوعي الضخم (بحار الأنوار) الذي طبع منه لحد الآن ١١٠ مجلدات. ولا يمكن الإبحار في عباب هذا المحيط إلا بواسطة (سفينة البحار) وهو الكتاب المهم الذي ألفه الشيخ عباس القمي ويقع في مجلدين.

وقبل سقوط الدولة الصفوية بسنوات قليلة إبتكر الشاه حسين منصب كبير العلماء - في وقت العلامة المجلسي كان المرجع الأكبر يلقب بشيخ الإسلام أو ملاباشي - وأعطى هذا المنصب إلى ملا محمد باقر خاتون آبادي الذي أصبح كبير أساتذة مدرسة الطاهريين في إصفهان وأعطيت له صلاحيات واسعة بإعتباره مجتهد العصر.

في عام ١٧٢٢م غزت القبائل الأفغانية السنية أطراف الدولة الصفوية وتمكنت من القضاء على هذه الدولة وتدمير العاصمة إصفهان. ولم يتم إخراج القبائل الأفغانية إلا عام ١٧٢٩م على يد نادر خان وهو ضابط من قبيلة إفاشار التركمانية. وحاول نادر خان الذي كان يعمل لصالح الصفويين إرضاء زعماء القبائل التركمانية بتدمير الهيمنة الشيعة على إيران. فقد قرر أن يكون المذهب الجعفري (الإمامي) خامس المذاهب الإسلامية التي تدرس في المدارس الدينية مما قلل كثيرا من منزلة العلماء الشيعة. وفي عام ١٧٤٣م جمع نادر خان مجموعة من علماء إيران السنة من بلخ وقندهار ومدن أخرى ووقعوا على وثيقة وضعت في ضريح الإمام علي بن أبي طالب (ع) في النجف الأشرف، وتؤكد بأن الشعب الإيراني تخلى عن التشيع آنذاك. وقد أعدم شيخ الإسلام في إصفهان وحكم بالموت على كبير العلماء (شاه باشي) الميرزا عبد الحسين.

لم يكن الإضطهاد الذي تعرض له علماء الشيعة على يد نادر شاه إلا ليدفعهم إلى الهجرة إلى

العتبات المقدسة في النجف و كربلاء والكاظمية وسامراء. وقد دفعت تصرفات نادر شاه الهوجاء وحكمه الإستبدادي الشيعة وزعامات التركمان إلى معاداته حتى مقتله عام ١٧٤٧م وإزدياد الإضطرابات والتنازع على السلطة فيما بعده، حتى إستيلاء الأمر للقاجارية (وهي قبيلة تركمانية) في السيطرة على السلطة في إيران عام ١٧٩٦م وهنا يلاحظ المؤلف ثلاثة تغيرات مهمة لدى علماء الشيعة:

الأول: ان إنهار الدولة الصفوية وتأسيس الدولة القاجارية يعني إختفاء الحكم تتولى فيه أسرة علوية من نسل الإمام موسى الكاظم (ع) وتولي أسرة لا تنتمي لأهل البيت بصلة القربى مما يجعل المنافسة على زعامة الشيعة منحصرة في علماء الشيعة أنفسهم دون غيرهم.

الثاني: ومنحت الهجرة لعلماء الشيعة من إيران إلى العتبات المقدسة إستقلالية أكبر ووفرت لهم فرصة جديدة لتنظيم المعارضة ضد حكم نادر شاه في بلاد لا تسيطر عليها الدولة الإيرانية فالعراق كان خاضعا للحكم العثماني آنذاك.

الثالث: تعزز بروز العلماء كقوة سياسية كثيرا بعد غلبة التيار الأصولي على التيار الإخباري في العتبات المقدسة وإسكات الصوت الإخباري.

حينما إستولى آغا محمد خان قاجار على شمال وجنوب مناطق بحر قزوين إتخذ مدينة طهران التي كانت مدينة صغيرة غير مهمة قرب مدينة الري، عاصمة لحكمه وتمكن من توحيد إيران فيما بعد وحمل عام ١٧٩٦ لقب ملك الملوك (شاهنشاه) وأعتبر نفسه الحاكم الذي يمثل الشيعة، وقام بتغطية العتبات المقدسة في كربلاء (ضريح الحسين (ع) والعباس) بالذهب. وتعود خلفه فتح علي شاه أن يقوم بزيارة سنوية إلى العتبات المقدسة في قم وأعفى أهلها من الضرائب وأوقف عدة أوقاف لخدمة العتبات المقدسة هناك وقام ببناء مدرسة الفيزية ثم أصلح ضريح الإمام علي (رض) (ع) في مشهد بعد إستيلائه عليها من الأفشار.

لم يتمكن الحكم القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥) من إدعاء نيابة الإمام الغائب (عج) بل أصبح هذا المنصب متمثلا في المراجع. غير أن المؤلف يرى أن العلماء الشيعة تمكنوا خلال فترة الحكم القاجاري من إكمال الترتاب العلمي وكمال سيادة التيار الأصولي على التيار الإخباري.

ولاحظ المؤلف أنه ما أن حل القرن التاسع عشر الميلادي إلّا وطرحت فكرة الإجتهد المطلق وأهملت مسألة الإجتهد التجزيي التي كانت سائدة قبل ذلك. فالإجتهد المطلق يعني إحاطة المجتهد بجميع أبواب الشريعة والإجتهد التجزيي يعني تخصص المجتهد في واحدة من أبواب الشرع. ومع بروز المجتهد المطلق تكاثر عدد المجتهدين حتى وصل في زمن ناصر الدين شاه (١٨٤٨ - ١٨٩٦) ١٧٥ مجتهدا.

في العصر القاجاري برزت قضية من يتولى النيابة عن الإمام الغائب هل هم العلماء المراجع أم الحكام ورغم ان الحكام الأوائل للدولة القاجارية مثل شاه فتح علي كانوا يحافظون على نوع من

التوازن بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية فإن بعض العلماء مثل سيد جعفر الكاشي المتوفى في ١٨٠٥م كان يرى أن سلطة الإمام هي سلطة زمانية وروحية وإن هذه السلطة منقسمة في زمنه بين الشاه (السلطة الزمنية) والعلماء (السلطة الروحية).

ولكن العلاقات بين العلماء والقاجاريين تدهورت بعد منتصف القرن التاسع عشر حينما حاول الحكام القاجاريون إدخال تعديلات في الدولة على النمط الأوروبي. وقد رافق هذا التوجه توجهها آخر وهو التسلط الإستبدادي للقاجاريين وحرمان القوى الإيرانية من المشاركة في السلطة مثل شيوخ العشائر والتجار وعلماء الدين وغيرهم.

ولكن العلاقات بين العلماء والقاجاريين تدهورت بعد منتصف القرن التاسع عشر حينما حاول الحكام القاجاريون إدخال تعديلات في الدولة على النمط الأوروبي. وقد رافق هذا التوجه توجهها آخر وهو التسلط الإستبدادي للقاجاريين وحرمان القوى الإيرانية من المشاركة في السلطة مثل شيوخ العشائر والتجار وعلماء الدين وغيرهم.

وقد إشتد العداء بين العلماء والشاه القاجاري ناصر الدين شاه خاصة بعدما غير رئيس وزرائه ميرزا تقى خان أمير كبير، المحاكم الشرعية إلى المحاكم العرفية (القوانين العلمانية). كما لجأت السلطات الإيرانية في ذلك الوقت إلى وضع القيود على الأوقاف الإسلامية ولعل الحدث الأعظم هو إقدام ناصر الدين شاه على منح البريطاني جيرالد تالبوت إمتيازاً في عام ١٨٩٠م لإحتكار صناعة التبغ الإيراني على أن يدفع ١٥ ألف جنيه إسترليني سنوياً و٢٥٪ من الأرباح. لكن المرجع الأعلى في ذلك الوقت السيد ميرزا حسن الشيرازي طالب الشاه بالإقلاع عن هذا الإتفاق، ولم يذعن ناصر الدين شاه للأمر فصدرت فتوى الشيرازي الشهيرة في ١٨٩١م بتحريم إستخدام التنباك بإعتبار مستخدمه محارباً للإمام الغائب (عج). وقد اضطرت الحكومة الإيرانية بسبب ذلك إلى إلغاء الإمتياز إلى تالبوت في أواخر عام ١٨٩١م.

كانت ثورة التنباك تمهيداً لثورة الدستور التي إنطلقت في ١٩٠٥م - ١٩٠٦م وكان السبب المباشر لهذه الثورة إقدام الروس على فتح طريق إلى تبريز مما صعد مشاعر الخوف من غزو روسي جديد للأراضي الإيرانية. وكانت الحكومة قد عاقبت بعض التجار مما دفع إلى الإحتجاج والإعتصام من قبل العلماء ومؤيديهم في مسجد شاه عبد العظيم ومطالبة السلطة ببعض الشروط قبل الموافقة على إنهاء الإعتصام وهي:

- ١- إزالة محافظ طهران. ٢- طرد وزير الجمارك البلجيكي نواز. ٣- تطبيق الشريعة الإسلامية. ٤- تعيين مجموعة من حماة الدستور (من العلماء المجتهدين).

كان في طهران مرجعان للتقليد إبان ثورة الدستور هما السيد عبد الله البهبهاني والسيد محمد الطباطبائي، اللذان اعتصما في مسجد شاه عبد العظيم وتوجها في ١٤ / ١ / ١٩٠٦م إلى العاصمة للتفاوض مع الحكومة في الوقت الذي إرتكبت فيه قوات الحكومة مجازر عديدة في

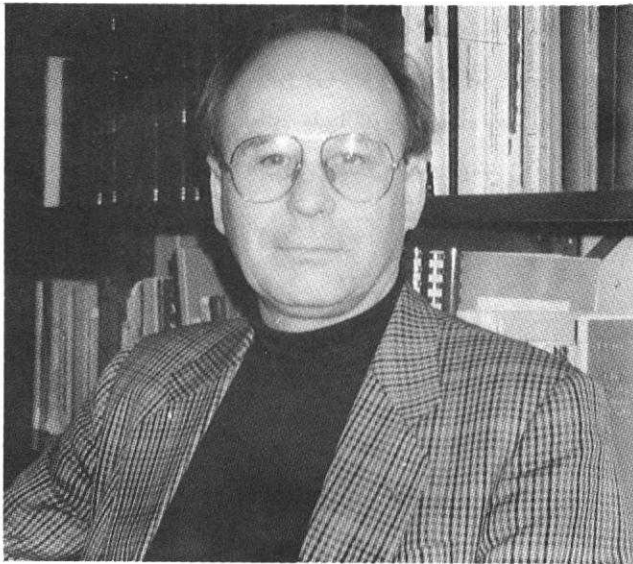
تبريز وطهران ومشهد مما دفع ٢٠٠٠ عالم إلى اللجوء إلى قم في ١٥ / ٧ / ١٩٠٦ م ولم يعد العلماء إلا بعد إقالة الوزير عين الدولة فعاد العلماء في ١٨ / ٨ / ١٩٠٦ م وهم منتصرون. عند استيلاء رضاخان على السلطة كاملة عام ١٩٢٣ م حاول تطبيق النموذج التركي (نموذج كمال اتاترك) في إيران ولكنه أقنع عن هذه الفكرة حينما علم بمعارضة كبار المراجع لها خاصة وانهم موجودون في قم بعد ابعادهم عن العراق عام ١٩٢٢ م اثر ثورة العشرين. وحاول لإظهار ميله للتشيع بمشاركته في عزاء الإمام الحسين (ع) في طهران عام ١٩٢٤ م وزيارته للعتبات المقدسة في العراق وإجتماعه مع أكبر مرجعين آنذاك هما الميرزا محمد حسين النائيني والسيد أبو الحسن الموسوي الإصفهاني وتمهده لهم بإحترام المادة الثانية من دستور عام ١٩٠٧ م والتي تؤكد اشراف هيئة من المراجع على القوانين التي يصدرها البرلمان. وأصبح رضاخان شاهاً في عام ١٩٢٥ م. ويلاحظ المؤلف ان العلماء لم يعارضوا هذا الإجراء بإعتباره يحافظ على الوضع القديم. ولكن الشاه رضاخان الذي حكم في الفترة بين ١٩٢٥ م - ١٩٤١ م سار في خطواته لتغيير النظام الإيراني وفق النماذج الأوروبية واستمر في نهج الضغط على العلماء وتقليص دورهم وجعل السلطة مطلقة في يده.

لقد استبدل رضا شاه الشريعة الإسلامية بالقانون الفرنسي، ووسع المحاكم المدنية على حساب المحاكم الشرعية وحرّم العلماء من موارد مالية كبيرة وأخضعهم للخدمة الإجبارية في الجيش الإيراني. ولم يستطع علماء الشيعة في الثلاثينات والأربعينات تنظيم معارضة قوية لإجراءات الشاه البعيدة عن الإسلام. وكانت معارضة البعض منهم لا تلقي دعماً قوياً من بعضهم فقد إحتج السيد حسن مدرسي على سياسات الشاه لكنه قتل عام ١٩٣٨ م. وحينما إحتج آية الله بافقي على دخول السافرات إلى حرم فاطمة المعصومة في قم قام الجنرال تيمور تاشي بتطويق مقام المعصومة بالمدفعية ودخل جنوده بأحذيتهم وذنسوا المقام وسحب بافقي من الضريح من لحيته فاضطر إلى الإلتجاء إلى شاه عبد العظيم وتوفي هناك عام ١٩٤٤ م.

في عهد رضا شاه تحولت مدينة قم إلى مركز مهم للشيعة بعد نزول آية الله الشيخ عبد الكريم اليزدي الحائري بها عام ١٩٢٣ م الذي كان مرجعاً للتقليد في العشرينات وقد جاء مع الحائري عدد كبير من تلاميذه ومريديه. وقد أصبحت قم من أهم مراكز الحوزات العلمية الشيعية بفضل الحائري الذي توفي عام ١٩٤٧ م. لم يتدخل الحائري في الشؤون السياسية وتبعه تلميذه آية الله البروجردي الذي تولى المرجعية حتى الستينات (١٨٧٥ - ١٩٦٢ م). وبعد إكراه رضا شاه على التنازل لإبنه محمد رضا عام ١٩٤١ م استعاد العلماء جزءاً من دورهم فقد طالب ١٥ مرجعاً عام ١٩٤٨ م بوجوب لبس الحجاب وعاد أحياء مناسبة عاشوراء إلى شوارع العاصمة طهران، ولكن غالبية العلماء لم تتدخل في السياسة خاصة وان السيد البروجردي الذي أصبح مرجعاً عاماً للتقليد عام ١٩٤٩ م جمع حوالي ٢٠٠٠ من العلماء وطلب منهم عدم التدخل في الشؤون السياسية



(صاحب مجلة الموسم) مع الدكتور هاينز هالم (المانيا)



الدكتور هاينز هالم صاحب كتاب (التشيع)

وكان الاجتماع في المدرسة الفيزيائية بقم عام ١٩٤٩ .

وحيثما حلت الخمسينات وزادت المعارضة وتولى مصدق رئاسة الوزراء في ١٩٥١م لم يتمكن من كسب ود العلماء خاصة بإدخاله بعض التشريعات التي لا ترضى المراجع مما دفعهم إلى معارضة بعض إجراءاته الداخلية. ولكن العلماء لم يشعروا بالسرور بسبب إسقاط مصدق على يد المخابرات المركزية الأمريكية فقد دعم اجراءات تأميم النفط العديد منهم. وحيثما عاد الشاه محمد رضا إلى السلطة بعد إسقاط مصدق وجد بعض العلماء في دعم الشاه الشاب وسيلة لإدخال التشريعات إلى النظام من جديد وطريقا نحو حرية التصرف لمواجهة إنتشار التيار البهائي المعادي للإسلام. ولكن الشاه قاوم محاولة العلماء جعل البهائية خارجة على القانون واستمر في حمايتها وقدمت له البهائية خدمة ودعم فيما بعد للبقاء في السلطة واستفادت منافع كثيرة وحرم العلماء من ممارسة دورهم المطلوب. فقد اتجه الشاه إلى تجريد العلماء من سلطتهم على الأوقاف وحاول نزع الولاء التقليدي الذي يكنه الشعب للعلماء بتشريع قانون لإصلاح الأراضي والأملاك عام ١٩٦٠م، غير ان المرجع البروجردي عارض مثل هذا التوجه. ولقد عارض العلماء في الوقت نفسه توجه الشاه نحو التعاون مع الصهانية ووضع القوانين التي تتجاوز الشريعة الإسلامية وتتجاوز سلطة المراجع.

وبعد وفاة البروجردي عام ١٩٦٢م حاول الشاه نزع التأثير الديني لمدينة قم بمحاولته تحويل الأنظار إلى الحوزة العلمية الأصلية في النجف الأشرف حيث كان المرجع المشهور السيد محسن الحكيم (قدس سره). وكان عمل الشاه هذا قد جلب عليه معارضة قوية من علماء قم رغم عدم بروز شخص يتولى المرجعية مباشرة بعد البروجردي. ولقد عارض السيد الخميني عام ١٩٦٣م إجراءات الشاه المتعلقة بالأراضي والتي أطلق عليها الثورة البيضاء وطالب الخميني شاه إيران بأنه يزيد العصر وطالب بمقاومته، وقد أدى الأمر إلى إعتقال الإمام الخميني وقيام تظاهرات ضخمة في المدن الإيرانية ومقتل العديد من المتظاهرين، وأطلق سراح الإمام الخميني ولكنه اعتقل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤م لينفى خارج البلاد.

